بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٩٥
بتاريخ:	٢٠١٨/٢/٥

ملف رقم: ٣٢٠/٢/٧

السيد اللواء/ وزير التنمية المحلية

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٦٦٤٢) المؤرخ ٢٠١٦/٨/٩ بشأن النزاع القائم بين محافظة دمياط (الوحدة المحلية لمدينة رأس البر) ووزارة المالية (جهاز تصفية الحراسات) بخصوص مطالبة المحافظة للجهاز بسداد مقابل انتفاع بالمحل رقم (٢) بسوق (٣٣) بمدينة رأس البر، وتعديل العقد فيما تضمنه من بيع بأرض العقار بقدر نصيب المشترى.

ونُفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٢٤ من يناير عام ٢٠١٨م، الموافق ٧ من جمادى الأولى عام ١٤٣٩هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة طالبة عرض النزاع عن تزويد جهة الإفتاء بما طلبته من بيانات ضرورية للفصل فى الموضوع رغم استحثاثها على ذلك أكثر من مرة إنما ينبئ عن عدولها عن طلب عرض النزاع، وهو الأمر الذى يستوجب حفظ النزاع.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة طلبت بكتابها رقم (٩٣) المؤرخ ٢٠١٦/١١/٢٢، والاستعجالين رقمى (١١٨) المؤرخ ٢٠١٧/٢/٢٠، و(٢٣٨) المؤرخ ٢٠١٧/٤/١ من وزارة التنمية المحلية، موافاتها بتقديم سند ملكية الوحدة المحلية لمركز ومدينة رأس البر للعقار محل طلب الرأى، وصورة ضوئية كاملة لعقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٨٣/٨/١٨ بين رئيس مركز ومدينة رأس البر والسيدة/ نشوى حسن أحمد حسن، وقرار السيد المستشار النائب العام رقم (١) الصادر بتاريخ ١٩٨٩/١/١٩

بمنع صاحب شركة أى سي سنتر وزوجته وأولاده القصر من التصرف والإدارة فى أموالهم، وبيان ما إذا كان قد صدر حكم قضائى بفرض الحراسة على العقار محل طلب الرأي، وتقديم صورة من هذا الحكم حال صدوره، وصورة من موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٩ على إسناد مهمة تصفية شركات توظيف الأموال إلى وزارة المالية (جهاز تصفية الحراسات)، وبيان ما إذا كان هناك نزاع قضائي على العقار محل طلب الرأى، وكافة المستندات اللازمة والتى ترى الجهة الإدارية تقديمها بخصوص الموضوع الماثل، إلا أن وزارة التنمية المحلية لم تستجب لذلك، الأمر الذى ينبئ عن عدولها عن طلب عرض النزاع الماثل على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، مما يتعين معه حفظه.

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ طلب عرض النزاع الماثل، وذلك على النحو المُبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠١٨/ ٤ / ٩

رئيس
المكتب الفني

المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

هشام/